قياس أثر تبني سياسة التحفظ المحاسبي للحد من التلاعب في القوائم المالية

دراسة ميدانية بمؤسسة سونطراك فرع نومر ولاية غرداية

Measuring the impact of adopting an accounting reservation policy to reduce manipulation of financial statements

A field study at the Sonatrach Foundation, Nomer branch, Province Ghardaia

بن يوسف خلف الله (محاضر أ) *، المركز الجامعي أفلو، الجزائر.

زبير عياش (أستاذ)، جامعة العربي بن امهيدي ام البواقي، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2020/01/20 ؛ تاريخ القبول : 2020/02/10

مستخلص: هدفت الدراسة إلى قياس اثر تبني سياسة التحفظ المحاسبي للحد من التلاعب في القوائم المالية لدراسة الممارسة المحاسبية خلال مبادئ النظام كآلية لمعرفة التحفظ المحاسبي وأثره على جودة القوائم المالية،مع الإستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي النسخة 24 (spss24) ثم تحليل الأعمال المحاسبية في مؤسسة فرع نومر بولاية غرداية.

حيث توصلت الدراسة على أن المؤسسة محل الدراسة تطبق الحد الأدنى من التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية في حدود ما يفرضه النظام المحاسبي المالي

الكلمات المفتاحية: تحفظ محاسبي، ، جودة معلومات مالية، قوائم مالية. نظام محاسبي مالي.

تصنيف JEL: M41 ؛ M49 ؛ F65

Abstract: The study aimed to measure the effect of adopting the accounting reservation policy to reduce the manipulation of financial statements to study accounting practice through the principles of the system as a mechanism to know the accounting reservation and its impact on the quality of financial statements, with the use of the statistical analysis program version 24 (spss24), then analyzing the accounting work in the Nomer branch In the governorate of Ghardaia.

As the study concluded that the institution under study applies the minimum accounting reservation when preparing financial statements within the limits imposed by the financial accounting system.

Keywords:. Accounting reservation, quality of financial information. SCF

Jel Classification Codes : M41 ؛ M49 ؛ F6

مقدمة

* المؤلف المراسل، البريد الالكتروني benyoucef02@yahoo.fr

يعد التحفظ المحاسبي conservatism من أهم السياسات المحاسبية التي أولى الفكر المحاسبي لها إهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة لما له من تأثير ملموس في تحسين درجة الملائمة والاعتمادية على القوائم المالية المنشورة، وهو ما عبر عنه (ball,R,etal,2000)بقوله أن "جوهر الشفافية يكمن في التحفظ المحاسبي والإفصاح عن القوائم المالية في موعدها".

ولعل هذا يرجع إلى فلسفة التحفظ المحاسبي التي تتطلب وجود درجة عالية من القابلية للتحقق للاعتراف بالأنباء الحسنة كمكاسب بالمقارنة بالاعتراف بالأنباء السيئة كخسائر.

وارتبطت الحاجة للتحفظ المحاسبي في القوائم المالية مع ظهور نظرية الوكالة، حيث أدى فصل الملكية عن الإدارة إلى إستعانة ملاك الشركة وحملة الأسهم بمجموعة من المديرين المحترفين لإدارة الشركة، ومع اتجاه هؤلاء المديرين لتعظيم منافعهم الذاتية على حساب حملة الأسهم بدأت تفقد التقارير المالية جودتها وتزداد مشاكل الوكالة وصعوبة إيجاد طرق لحماية صغار المستثمرين من التصرفات الانتهازية للإدارة لسيطرتها على المعلومات المحاسبية.

وفي الجزائر عمد المشرع الجزائري إلى جملة من القوانين والتشريعات لضمان مصداقية القوائم المالية وزيادة جودتها من خلال تبنيه لمعايير المحاسبة الدولية ،لذا تأتي هذه الدراسة لتدرس دور هذه القوانين والتشريعات في إلزام المؤسسات الجزائرية بمستوى مقبول من التحفظ المحاسبي والذي يعتبره النظام المحاسبي المالي كمبدأ من المبادئ المحاسبية والذي يعرف بمبدأ الحيطة والحذر وما لذلك من أثر في زيادة جودة القوائم المالية .

أ- إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق لمفهوم التحفظ المحاسبي وعلاقته بجودة القوائم المالية وبعد سنوات من الإصلاح المحاسبي في الجزائر، نصيغ الإشكالية الرئيسية التالية:

إلي أي مدى يمكن أن يساهم التحفظ المحاسبي للحد من التلاعب بالقوائم المالية في مؤسسة سونطراك واد نومر بولاية غرداية ؟ وبناءا على الإشكالية الرئيسية نصيغ التساؤلات الفرعية التالية:

ب- التساؤلات الفرعية

1. هل يتم الأخذ بمبدأ التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي؟
2. ما مستوى جودة القوائم المالية المفصح عنها وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF ؟
3. ما مدى جودة تأثير لممارسة التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية؟

ج - فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

1. تتم الممارسة المحاسبية بشكل كبير لسياسات محاسبية متحفظة عند إعداد القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي؛
2. هناك مستوى توافر مرتفع للجودة في القوائم المالية المنشورة؛
3. يساهم قياس التحفظ المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المالية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

- **فرضيات الجانب التطبيقي:**

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قياس التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية في ظل SCF عند مستوي الدلالة $\alpha = 0.05$؛
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخرجات النظام المحاسبي SCF وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

د- أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد أبجديات التحفظ المحاسبي في الأدبيات الاقتصادية ؛
2. هدفت هاته الدراسة إلى معرفة أثر قياس تبني التحفظ المحاسبي و التعرف على مخرجات النظام المحاسبي المالي (القوائم المالية)، ومدى تعبيرها عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات ودورها في تزويد الأطراف المستخدمة لها بمعلومات عن الوضعيات المالية للمؤسسة؛
3. تقييم تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي وتأثيره على إعداد القوائم المالية ؛
4. الوقوف على مدى انسجام القوائم المالية المفصح عنها مع سياسات الحيطة والحذر في النظام المحاسبي المالي SCF؛

هـ- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كونها نتطرق لموضوع من أهم المواضيع الملموسة علميا، ألا وهو التحفظ المحاسبي، كما تكمن أهمية الحقيقية لهذه الدراسة في تقديمها لمؤشرات جديدة عن مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في الجزائر باستخدام منهجية مختلفة، بالإضافة إلى تقديم دليل حول تأثير التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية بعد سنوات من تبني النظام المحاسبي المالي SCF.

و- منهجية الدراسة:

لغرض إتمام الدراسة بجانبها النظري والتطبيقي يستوجب إعداد المنهجين الآتيين:

❖ **مناهج الدراسة:** في هذه الدراسة نستعين على منهجين أساسيين هما:

✓ **المنهج الوصفي:** من خلال دراسة الرسائل والأطروحات الجامعية والمقالات والمداخلات والكتب العربية والقوانين والمراسيم.

✓ **المنهج التحليلي:** حيث يساعدنا في تحليل الاستبيان الذي تم توزيعه، والأدوات المستخدمة في البحث برنامج spss.

❖ **أساليب جمع البيانات:** وبجانب المناهج التي إستعنا بها للتحليل والوصف، نستعمل أيضا أساليب لجمع المعلومات وتتمثل في:

✓ **البيانات الأولية (الإستبيان):** سيتم الإعتماد في جمع البيانات الأولية على استبيان أعد خصيصا لهذا الغرض ..

✓ **البيانات الثانوية:** سيتم الحصول عليها من خلال الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، وبعض الكتب والمجلات والمقالات.

✓ **حدود الدراسة :**

- **الحدود المكانية :** تقتصر الدراسة على مؤسسة سونطراك فرع واد نومر النوميرات ولاية غرداية
- **الحدود الزمنية** : خلال الفترة الممتدة مابين 2019/09/22 الى غاية 2019/11/16.

المحور الأول : الأدبيات النظرية

1- الإطار ألمفاهيمي للتحفظ المحاسبي وجودة القو ائم المالية :

1-1: مفهوم التحفظ المحاسبي

تعددت تعاريف مفهوم التحفظ المحاسبي من قبل الباحثين في الشأن المحاسبي ومن فبل الهيئات المحاسبية الدولية، حيث يمكن ذكر أهمها في النحو التالي:

عرف BASU 1997 التحفظ بأنه يمثل ميل المحاسبين نحو طلب درجة أعلى للتحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة (الأرباح) من الاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر)، فالتحفظ غالبا ما يؤدي إلى الاعتراف بالأخبار الاقتصادية السيئة بشكل أسرع من الأخبار الاقتصادية الجيدة، التي وصفها(BASU 1997)بالتوقيت غير المتماثل في الأرباح (جراد، 2015، صفحة 42).

ويرى watts 2003 أن التحفظ المحاسبي يأخذ في الحسبان الانخفاض المتوقع في الدخل أو الأصول قبل تحققها، ويؤجل الإعترف بحدوث الزيادة فيها حين تحققها بالفعل (سعودي، 2013، صفحة 51).

أما lee،(2010) فقد رأى أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى بخس تراكمي لها في الأصول في الميزانية العمومية، والاعتراف في وقت أكثر مناسب بالخسائر مقابل المكاسب في قائمة الدخل (المومني، 2018، صفحة 83).

1-2 تعريف هيئات المحاسبة الدولية لمفهوم التحفظ المحاسبي

1-2-2 تعريف مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي APB،(1970): عرفه من خلال البيان رقم 04 :أن التحفظ المحاسبي يعود إلى أن الأصول والالتزامات مقاسه غالبا في ظروف حالة عدم التأكد ويفضل المديرين والمستثمرين والمحاسبين بشكل عام اختيار بدائل القياس الذي يؤدي إلى تخفيض صافي الدخل وصافي الأصول بدلا من الزيادة بهما وذلك لمواجهة المخاطر المحتملة، كاعتماد قائمة التكلفة أو السوق أو أيهما أقل (جراد، 2015، صفحة 45).

2-2-2تعريف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB،1980):وصف التحفظ المحاسبي في القائمة المفاهمية رقم 02 بأنه رد فعل حذر لعدم التأكد لمحاولة ضمان أن عدم التأكد والمخاطر الملازمة في أوضاع أنشطة الأعمال قد تم أخذها في الاعتبار على نحو كاف (جراد، 2015، صفحة 46).

3-2-2تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB،1989): فقد أشار إلى أن التحفظ المحاسبي يتضمن الحذر أو التحفظ وعدم المبالغة في تقييم الأصول أو الدخل، وعدم تقييم الالتزامات أو النفقات بأقل مما يجب، ومن ثم فإنه لا يتم الاعتراف بالإيراد حتى يتم التأكد منه بشكل معقول، أما الخسارة فيجب أخذها في الاعتبار بمجرد وجود احتمال لحدوثها (جراد، 2015، صفحة 48)

من خلال ما سبق يتبين أن مصطلح التحفظ المحاسبي بشكل عام يعني أنه يجب التقدير عن القيم الأقل للموجودات والإيرادات قدر الإمكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصاريف، وهذا يعني أيضا تعجيل الاعتراف بالمصاريف وتأجيل الاعتراف بالإيرادات، وعليه يفضل تقييم المجودات بقيم أقل (قزال، 2018، صفحة 12)، واحتساب الدخل الذي يؤدي إلى أقل قيمة من بين مجموعة بدائل متاحة.

3- أنواع التحفظ المحاسبي

بين العديد من الباحثين أن للتحفظ المحاسبي نوعين وكما يلي:

أ- **التحفظ المشروط:** يسمى أيضا التحفظ اللاحق والذي يعني أن يتم الاعتماد على الأخبار، أي يتم تخفيض قيمة صافي الأصول عند حدوث أخبار معينة غير مرغوب فيها ولا يتم زيادة قيمة صافي الأصول عند حدوث أخبار مرغوب فيها (شاكر، 2017، صفحة 06).

ب- **التحفظ غير المشروط:** ويعنى بأن يتم الإفصاح والاعتراف عن القيمة الأقل بالنسبة لصافي الأصول والإفصاح عن القيمة الأقل فيما يخص حقوق المساهمين (شاكر، 2017، صفحة 07).

ويمكننا توضيح الفرق بين التحفظ المشروط والغير المشروط من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01) الفرق بين التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط

التحفظ المشروط	التحفظ غير المشروط
- تحفظ لاحق.	- تحفظ مسبق
- يرتبط بوقوع الأحداث أو الأخبار.	- لا يرتبط بوقوع الأحداث أو أخبار
- يعبر عن انخفاض القيم الدفترية في ظل الظروف وأحداث السلبية ولا يمكن أن تتحسن بالرغم من حدوث أحداث إيجابية.	- يعبر عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة بالاعتراف بالقيم الأقل بالأصول والإيرادات.

Source: Odai haitham aljalodi. the impact of conservatisin policy on reporting quality in Jordanian banks sector "j" JOURNAL OF FINANCE and ACCOUNTING VOL6 N3 2018. PP 91 -95

1-3 دوافع ومبررات ممارسة التحفظ المحاسبي:

دوافع ومبررات ممارسة التحفظ المحاسبي أهمها دراسة Lafond،R- Watts 2008)R) ودراسة (Basu 1997،S) (Watts 2003،R) وذكرت أغلبها أربعة دوافع ومبرراتهي التعاقدات والدعاوى القضائية والضرائب والقواعد التنظيمية يمكن ذكرها كما يلي (سعودي، 2013، صفحة 56):

1- **مبررات تعاقدية:** حيث يعد التحفظ المحاسبي وسيلة للتقليل النفعي للإدارة عند التقرير عن الأرقام المحاسبية المستخدمة في العمليات التعاقدية بين أطراف مختلفة ذات مصالح متعارضة.

2- **مبررات قضائية:** حيث أن المبالغة في تقييم صافي الأصول والإيرادات تزيد من تكاليف التقاضي مقارنة بتقييمها بأقل مما يجب، ومن ثم يكون لدى الإدارة دافع نحو التقرير عن قيم منخفضة لصافي الأصول والإيرادات.

3- **مبررات ضريبية:** حيث يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تقليل صافي الربح من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات وتعجيل الاعتراف بالمصروفات ومن ثم تقليل الالتزامات الضريبية.

4- **مبررات تنظيمية:** حيث أن لتنظيم الأسواق المالية والتعاملات المالية، ووضع المعايير المحاسبية أثر مباشر على تبني السياسات والأساليب المحاسبية المتحفظة، حيث قد يواجه

المسؤولين عن تنظيم تلك الأسواق، وكذا وضعوا السياسات والمعايير المحاسبة إنتقادات حادة إذا كانت تلك المعايير والسياسات تؤدي إلى المبالغة في تقييم الأصول والإيرادات ومن ثم يشكل هذا دافعا لتبني السياسات المتحفظة.

4- مداخل أساسية حول القوائم المالية:

يتمثل الهدف الرئيسي للمحاسبة المالية في توصيل المعلومات المتعلقة بالأحداث الاقتصادية التي قامت بها المنشأة إلى مستخدمي المعلومات لاستخدامها في إتخاذ القرارات، فالمحاسبة المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها معدة لتقديم معلومات عن المنشأة لمساعدة المستخدمين في إتخاذ قراراتهم.

وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي تستخدم في توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية حيث تمثل هذه القوائم النتاج النهائي للعملية المحاسبية (www.ifac.org، 2008)

4-1مفهوم القوائم المالية وخصائصها النوعية :

4-1-1مفهوم القوائم المالية :

هناك عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر منها:

القوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية وتمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية (العال، 2010، صفحة 44)، إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الإرادات، المصروفات... إلخ) ويتم الإمداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية.

تشكل القوائم المالية أحد المصادر الرئيسية للمعلومات وذلك بعد أن يتم تدقيقها من قبل المدقق الخارجي ليتم الإعتماد عليها في إتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من قبل مستخدميها (أحمد، 2008، صفحة 50).

4-1-2 الخصائص النوعية للمعلومات المالية المالية :

هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين حيث ان تطبيق الخصائص النوعي الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يجعل القوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة ويعتبر موضوع الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية من المواضيع المحاسبية الرئيسية التي تحظى بالكثير من الاهتمام من قبل الكثير من الباحثين، حيث نجد حسب رأي كل من:

مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أن الخصائص الاساسية للمعلومة المالية هي الملائمة، الموثوقية، قابلية الفهم وقابلية المقارنة.

مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB إن الخصائص الأساسية للمعلومات المالية هي الملائمة والموثوقية.

وتتمثل هذه الخصائص النوعية الأساسية في (GEORGE, 2016, p. 113):

أ-الملائمة:تتمثل الملائمة في مدى تمكن مستعملي المعلومات من التنبؤ بأحداث مستقبلية، واتخاذ القرارات على أساس معلومات لأحداث في الماضي أو الحاضر من نفس الطبيعة وهذا في الوقت المناسب.

ب-الموثوقية:أي تكون مفيدة ويجب أيضا أن تكون موثوق بها أي معلومات لديها الجودة والموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء المادية والتحيز وتمثل الواقع بصدق كما يجب أن تكون معلومات كاملة أي تتصف بالشمولية.

ج-القابلية للمقارنة:ويقصد بها إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء ومن أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل.

د-القابلية للفهم:تتطلب أن تكون المعلومة معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد ومن ناحية أخرى يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة التي تمكنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية.

3-1-4 أهداف المعلومات المالية :

تهدف القوائم المالية بشكل عام إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الرشيدة،لذا تنشأ هذه الأهداف أساسا من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين يعتمدون على ما تقدمه لهم القوائم المالية، حيث يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية جيدا، ويتم صياغتها لتخدم قرارات المستثمرين والدائنين كمرجع يرتكزون عليه.

وتنحصر اهم اهداف القوائم المالية فيما يلي (عياش، 2019، صفحة 37):

1. الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشاة والتي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات الرشيدةالتي تحقق أهدافها؛

2. تمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمنشاة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين؛

3. تقييم قدرة المنشاة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة اليها الامر الذي يعتبر مؤشرا على قدرة المنشاة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها واستمراريتها؛

4. تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المنشاة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛

5. توفير الحاجات العامة لمعظم مستخدمي القوائم المالية ومع ذلك فهي لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية لان هذه القوائم تعكس فقط والى حد كبير الاثار المالية للأحداث والعمليات السابقة.

وأشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى أن اهداف القوائم المالية ليست اهدافا جامدة وانما تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية لتناسب المجتمع الذي تعد فيه هذه القوائم وعلى ضوء ذلك حددت عددا من اهداف القوائم المالية أهمها ما يلي:

1- توفير معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية؛

2- توفير معلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة لهم من حيث المبلغ أو التوقيت وحالة عدم التأكد المتعلقة بهذه التدفقات؛

3- دراسة وتقويم درجة سيولة المنشاة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواءا كانت قصيرة أو طويلة الأجل (قائمة التدفقات النقدية)؛

4- توضح كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير وأية التزاماتأخرى بالإضافة إلى أثر العمليات والاحداث الإقتصادية على هذه الحقوق (قائمة المركز المالي)؛

5- توضيح طريقة الحصول على الموارد وكيفية إستخدامها في شكل أصول مختلفة وأية معلومات تفيد في تقييم الأداء والتنبؤ بالرباح في المستقبل.

الشكل رقم (01): أهداف المعلومات المالية

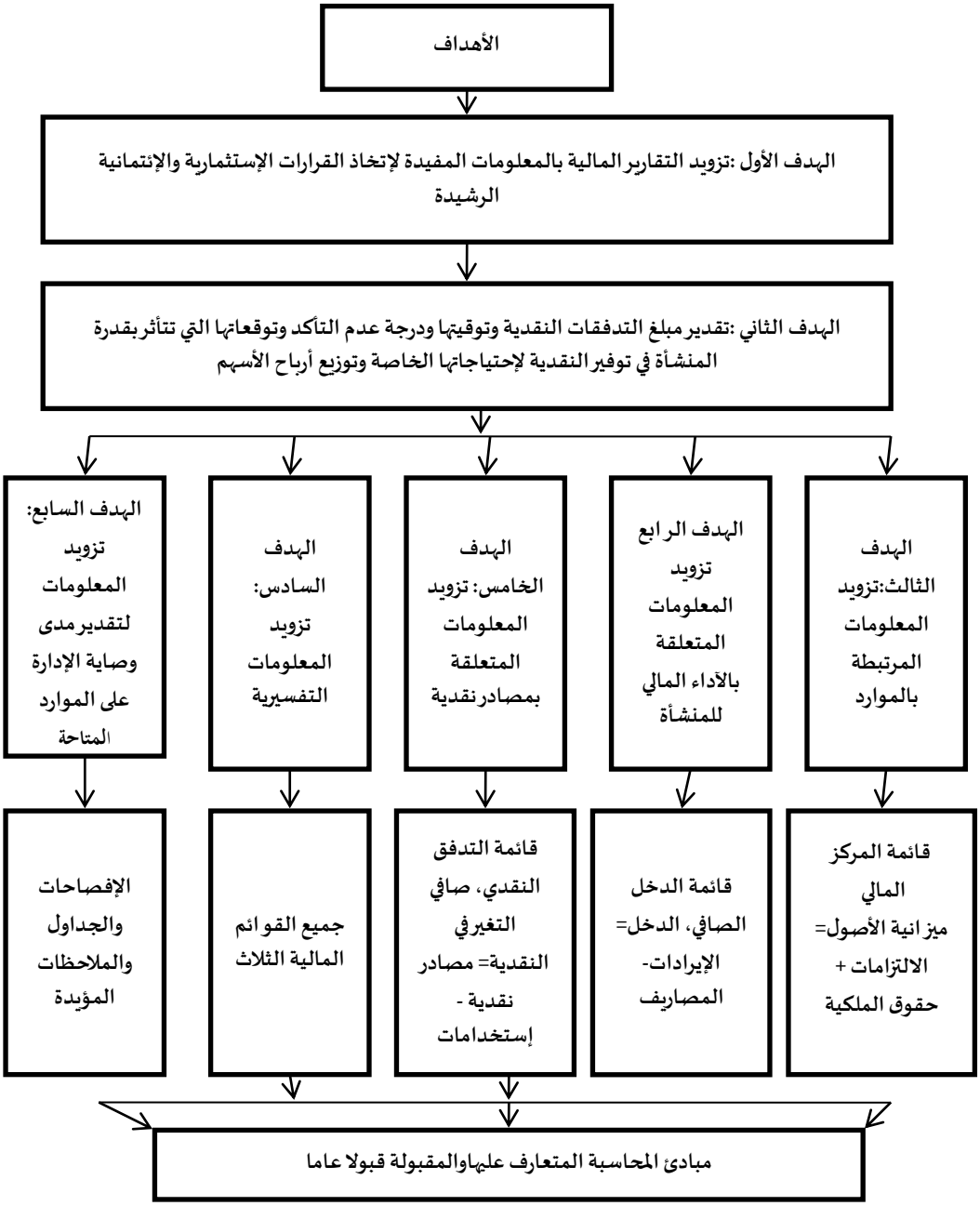

المصدر: حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص94.

المحور الثاني :الجانب التطبيقي:

1- متغيرات الدراسة

الشكل رقم (02) متغيرات الدراسة

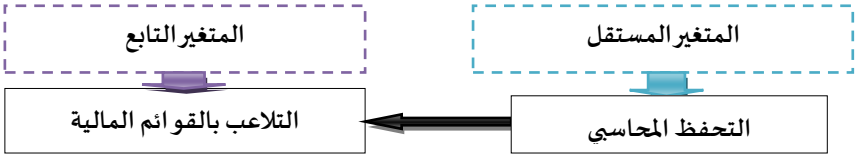

المصدر: من اعداد الباحثين

2- عينة الدراسة:

استهدف الإستبيان عينة عشوائية من المحاسبين وخبراء في المحاسبة ومحافظي حسابات ومفتشين بالمالية، حيث بلغ حجم عينة الدراسة (80) مفردة على جميع أفراد العينة شملت الفئات المعنية وتم استرداد منها (70) استبانة صالحة والجدول الموالي يبين عينة الدراسة.

الجدول رقم (02): الإحصائية الخاصة باستمارة الإستبيان

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	80	%100
عدد الاستمارات المسترجعة	70	%87.5
عدد الاستمارات المفقودة	10	%12.5

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على استمارات الإستبيان

2-1 المعالجة الإحصائية للدراسة:

يهدف الوصل إلى نتائج معتمدة تحقق أهداف الدراسة وتختبر فرضياتها، ثم تفريغ البيانات الواردة بالاستبيان وتبويبها وجدولتها، ليسهل التعامل معها بواسطة جهاز الكومبيوتر، وتمت معالجة البيانات بغية اختبار نموذج الدراسة وفرضياتها وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS النسخة 24، وبرنامج EXCEL2010.

لتحليل بيانات الاستبيان والحصول على أجوبة بغية التعرف على مدى موافقة أفراد العينة لها، استخدمنا الأدوات والأساليب الإحصائية التالية:

- ✓ النسب المئوية والتكرار وذلك لوصف الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة؛
- ✓ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل تقدير نسبة الموافقة على الفقرات ومعرفة الأهمية النسبية لها؛
- ✓ معامل ألفاكرونباخ (Crombach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان؛

- ✓ معامل الانحدار الأحادي البسيط Régression.

3- عينة الدراسة حسب الوظيفة:

جدول رقم(03):توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

البيان	التكرار	النسبة
محافظ حسابات	1	%1.4
إطار مالي	18	%25.57
إطار محاسبي	27	%38.6
مدقق داخلي	14	%20
عضو مجلس الإدارة	10	%14.3
المجموع	70	%100

المصدر: من إعداد االباحثين بناءا على نتائج الاستبيان

التحليل و اتخاذ القرار الإحصائي:

يبين الجدول رقم(03) أن نسبة 38.6%من عينة الدراسة مركزهم الوظيفي(إطار محاسبي) ونسبة 25.7%من عينة الدراسة (إطار مالي) ونسبة 20%من عينة الدراسة مركز وظيفي (مدقق داخلي)، بينما باقي الوظائف تراوحت ما بين 14.3%و1.4%وهذا يدل على أن أغلبية مراكز الموظفين لهم علاقة بتخصصاتهم

الجدول (04): مقياس "Likert الخماسي"

المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
العلامة	1	2	3	4	5

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على إيهاب عبد السلام محمود، تحليل البرنامج الإحصائي spss، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص10.

-برنامج الحزم الإحصائية: تحليل بيانات الإستبانة بعد معالجتها إحصائيا بواسطة برنامج SPSS، ومعرفة توجهات ومدى استجابة أفراد العينة، و اختبار صحة الفرضيات من عدمها.

الجدول رقم(05):معامل ثبات الاستبانة(طريقة ألفا كرونباخ)

رقم المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
01	التحفظ المحاسبي	10	0.856
02	مخرجات النظام المحاسبي المالي	10	0.838
03	جودة المعلومات المالية	10	0.842
المجموع		30	0.900

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتSPSSالنسخة 24.

التحليل و اتخاذ القرار الإحصائي:

يتضح من خلال الجدول رقم(05) أن ألفا كرونباخ مرتفع نسبيا لكل محور من المحاور الثلاثة حيث كانت قيمة كل من المحور الأول (التحفظ المحاسبي) والمحور الثاني (مخرجات النظام المحاسبي المالي) والمحور الثالث (جودة معلومات المالية) (0.856) و(0.838) و(0.842)على التوالي وهذا ما يدل على ثبات أداة الدراسة

4- مناقشة نتائج المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي)

الجدول رقم (06): الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
إن تبني سياسة التحفظ المحاسبي تساهم في التقليل من السلوك الانتهازي لإدارة المؤسسة؛	4.33	0.583	عالية
يساهم التحفظ المحاسبي في تجنيب المحاسبين مخاطر عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف؛	4.13	0.741	عالية
يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم الموجودات والالتزامات؛	4.17	0.680	عالية
العمل بمبدأ التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية؛	4.09	0.717	عالية
يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب لمستخدمي القوائم المالية؛	4.09	0.756	عالية
التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة وزيادة الربحية؛	4.03	0.756	عالية
زيادة حالات الغش والتلاعب كانتا سببا ودافعا قويا جعلت مستخدمي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي؛	4.19	0.621	عالية
قد تتأثر القرارات الاقتصادية للمستخدمين بالتحريف والتضليل في المعلومات المعتمد عليها في إعداد القوائم المالية؛	3.97	0.761	عالية
التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات	4.03	0.884	عالية

الواردة في القوائم المالية؛			
يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تشويه كامل للمعلومات والبيانات المحاسبية؛	3.51	1.271	متوسطة
المجموع	4.05	0.538	عالية

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتSPSSالنسخة 24.

✓ **التحليل و اتخاذ القرار الإحصائي:**

تشير معطيات الجدول رقم(06) أن هناك اعتماد على مبدأ التحفظ المحاسبي بشكل كبير وهذا ما يوضحه المتوسط الحسابي العام الذي كان موجبا ومرتفعا بقيمة 4.05، حيث ان عبارة "إن تبني سياسة التحفظ المحاسبي تساهم في التقليل من السلوك الانتهازي لإدارة المؤسسة"جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.33 وبانحراف معياري قدر بـ0.583 بدرجة عالية،مما يدل على أن درجة الاستجابة لهذه العبارة عالية جدا مقارنة مع درجة الموافقة المقبولة.

كما جاءت العبارة"يساهم التحفظ المحاسبي في تقيم أصول المؤسسة بشكل أعلى من قيمتها الحقيقية"في الرتبة الأخير بمتوسط حسابي 3.51 وانحراف معياري بلغ 1.271، مما يدل كذلك على أن أقل متوسط حسابي لدرجة الاستجابة من طرف أفراد العينة كان لهذه العبارة، وهو بدوره أكبر من درجة الموافقة المقبولة، تمت الموافقة من قبل أفراد العينة على جميع عبارات المحور وذلك بمتوسط حسابي قدره 4.05 والتي تدل على أن هناك اهتمام بضرورة الاعتماد على سياسات محاسبية متحفظة عند إعداد القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

4-1-1 مناقشة نتائج المتغير التابع (التلاعب بالقوائم المالية)

الجدول رقم(07):الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
الاعتماد على مبدأ التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية يخفض من نسبة التلاعب فيها؛	4.21	0.679	عالية
يساهم مبدأ التحفظ المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية التي يتخذها مستخدمي القوائم المالية؛	4.14	0.546	عالية
ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية؛	4.03	0.798	عالية
يؤدي التحفظ المحاسبي إلى وجود نوع من التحيز في	3.49	1.046	متوسطة

المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المفصح عنها؛			
الالتزام بالتحفظ المحاسبي من السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية؛	4.03	0.701	عالية
يستخدم التحفظ المحاسبي في عملية التلاعب بالقوائم المالية؛	3.00	1.204	متوسطة
يساعد التحفظ المحاسبي على زيادة جودة المعلومات المالية وإمكانية الاعتماد عليها؛	4.07	0.709	عالية
تتمتع القوائم المالية بالحد الأدنى من الشفافية؛	3.97	0.916	عالية
لكي تمثل المعلومات العليات المالية والأحداث الأخرى تمثيلا صادق فمن الضروري أن تقدم لجوهر حقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني؛	4.97	0.804	عالية
تتضمن القوائم المالية معلومات معدة للاستخدام بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين.	2.70	1.278	متوسطة
المجموع	3.77	0.576	عالية

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتSPSSالنسخة 24.

✓ **التحليل و اتخاذ القرار الإحصائي:**

تشير معطيات الجدول رقم (07) إلى موافقة أفراد العينة على عبارة "الاعتماد على مبدأ التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية يخفض من نسبة التلاعب فيها"بمتوسط حسابي قدره 4.21 بدرجة عالية مما يدل على أن درجة الاستجابة لهذه العبارة عالية جدا مقارنة مع درجة الموافقة المقبولة.

كما جاءت العبارة"يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تشويه كامل للمعلومات والبيانات المحاسبية" في المرتبة أخيرة بمتوسط حسابي قدره 2.70 مما يدل كذلك على أن أقل متوسط حسابي لدرجة الاستجابة من طرف أفراد العينة كان لهذه العبارة وهو بدوره أكبر من درجة الموافقة المقبولة.

تمت الموافقة من قبل أفراد العينة على جميع عبارات المحور وذلك بمتوسط الحسابي 3.77 والتي تدل على أن التحفظ المحاسبي يلعب دورا بارزا في تحسين جودة المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية.

4-1-2 اختبارفرضيات الدراسة

أولا:نقوم بتأكد من صحة وثبوت فرضيات الدراسة:والتي نوردها كما يلي:

1- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية في ظل النظام المحاسبي الماليSCFعند مستوى الدلالة(α =0.05)؛

2- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخرجات النظام المحاسبي المالي وجودة القوائم المالية عند مستوى الدلالة (α =0.05).

ثانيا:تحليل فرضيات الدراسة

أ- الفرضية الأولى:

H_0:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية في ظل النظام المحاسبي الماليSCFعند مستوى الدلالة(α =0.05)؛

H_1:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية في ظل النظام المحاسبي الماليSCFعند مستوى الدلالة(α =0.05)؛

ولاختبار هذه الفرضية،تم اختيار مستوى الدلالة،للتحقق من وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية في ظل النظام المحاسبي الماليSCF،كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(08):نتائج اختبار مستوى الدلالة للفرضية الأولى

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Tالمحسوبة	مستوى الدلالةSig
التحفظ المحاسبي	4.05	0.538	5.724	0.000

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتSPSSالنسخة 24.

✓ **التحليل و اتخاذ القرار الإحصائي:**

يوضح الجدول رقم(2-18)نتائج التحليل الإحصائي على أن قيمة (sig=0.000) أي sig=0.000<0.05 وبالتالي نصل إلى:

رفض الفرض العدمي H_0 وقبول الفرضية H1 قائلة أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية في ظل النظام المحاسبي الماليSCF.

ب- الفرضية الثانية:

H_0:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخرجات النظام المحاسبي المالي وجودة القوائم المالية عند مستوى الدلالة (α =0.05)؛

H_1:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخرجات النظام المحاسبي المالي وجودة القوائم المالية عند مستوى الدلالة (α =0.05)؛

ولاختبار هذه الفرضية،تم اختيار مستوى الدلالة،للتحقق من وجود علاقة بين مخرجات النظام المحاسبي المالي وجودة القوائم المالية،كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(09):نتائج اختبار مستوى الدلالة للفرضية الثانية

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Tالمحسوبة	مستوى الدلالةSig
جودة المعلومات	3.77	0.576	3.319	0.001

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتSPSSالنسخة 24.

✓ **التحليل و اتخاذ القرار الإحصائي:**

يوضح الجدول رقم(2-19) نتائج تحليل الإحصائي على أن قيمة (sig=0.001) أي sig=0.001>0.05 وبالتالي نصل إلى:

رفض الفرض العدمي H_{02} وقبول الفرضية H_{12} القائلة أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخرجات النظام المحاسبي المالي وجودة القوائم المالية.

ثالثا:تحليل الانحدار الخطي البسيط

وقد تم استخدام النموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات بين كل من المتغيرات المستقلة المتكونة من التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية والمتغير التابع مخرجات النظام المحاسبي المالي والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول رقم(10):نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	نموذج العلاقة
التحفظ المحاسبي	مخرجات النظام المحاسبي المالي	$Y_1=1.705+0.571X_1$
جودة المعلومات المالية	مخرجات النظام المحاسبي المالي	$Y_2=2.702+0.349X_2$

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتSPSSالنسخة 24.

✓ **التحليل و اتخاذ القرار الإحصائي:**

1- من النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه الذي يبين مقطع خط الانحدار1.705الذي يمثل حرف aمن معادلة خط المستقيم Y=a+bX،أما ميل خط الانحدار b في الجدول هو بالنسبة للمتغير المستقل (التحفظ المحاسبي)،وبذلك تصبح معادلة

خط الانحدار:$Y_1=1.705+0.571X_1$.

2- من النتائج المتحصل عليها من الجدول اعلاه الذي يبين مقطع خط الانحدار 2.702الذي يمثل حرف a من معادلة خط المستقيم Y=a+bX،أما ميل خط الانحدار b في الجدول هو بالنسبة للمتغير المستقل(جودة المعلومات المالية)،وبذلك تصبح معادلة

خط الانحدار $Y_2=2.702+0.349X_2$.

5- خلاصة البحث :

شهدت الدراسات في مجال الاقتصاد خاصة في ميدان المحاسبة بعد الأزمة المالية الأخيرة عدة دراسات تتناول مسببات الأزمة ومدا قصور مهنة المحاسبة على تقديم معلومات مالية تساعد في تنبؤ بالإخطار التي تحدق باستمرارية المؤسسة،ومعرفة وضعيتها الاقتصادية الحقيقية،وحظي مفهوم الحيطة والحذر بالكثير من الاهتمام من قبل العديد من الباحثين الذين اعتبروا أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة أظهرت الحاجة إلى ممارسة هذا المفهوم، من أجل الحد من انتهازات مديري الشركات من الإفصاح عن الأرباح على غير حقيقتها،وأهمية مساهمته في إعطاء معلومات مالية موثوقة،تساعد مستخدميها في اتخاذ مختلف قراراتهم المالية.

لقد سعت ها ته الدراسة إلي إيجاد إجابة للإشكالية المطروحة حول مدى التزام مؤسسة واد نومر بولاية غرداية بتبني سياسة التحفظ المحاسبي في الحد من التلاعبات في القوائم المالية وذلك من خلال التعرف على مبدأ التحفظ المحاسبي بعرض أهم الأدبيات التي تناولت هذا المفهوم من مؤسسات دولية مختصة أو باحثين اقتصاديين ، حيث أظهرت الدراسة أهمية التحفظ المحاسبي في استخدام المبادئ المتعارف عليها والمعايير الأشد صارمة عند الاعتراف بالأرباح وعدم المبالغة في إثبات موجودات المؤسسة أو قيمة دخل الفترة المالية ،فهو وسيلة مهمة للتعامل مع حالات عدم التأكد والمخاطرة الكامنة في الأنشطة التي تقوم بها مؤسسة واد نومر كما أخذت المؤسسة آليات ومبادئ لتجنب التعرض للتلاعب في إعداد القوائم المالية.

1-5 نتائج اختبار الفرضيات:

انطلاقا من طريقة المعالجة المعتمدة والتي جمعت بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى والتي أجريت عن طريق استمارة الاستبيان،توصلنا من خلال اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة تبني التحفظ المحاسبي ومخرجات نظام المحاسبي الماليscf من خلال اعتماد بشكل كبير على مبدأ التحفظ المحاسبي والتزام به عند إعداد القوائم المالية من طرف الأطراف ذات العلاقة في مؤسسة واد نومر سونطراك؛

✓ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مخرجات نظام المحاسبي الماليscf وجودة المعلومات المالية من خلال توفيرها لمعلومات مالية تتوافر على مستوى مقبول من المصداقية والملائمة؛

2-5 اقتراحات الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها والاستنتاجات يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:

✓ ضرورة الالتزام بمبدأ التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية من طرف المحاسبين،الحرص على عدم الإفراط في استخدامه تجنبا لتشويه المعلومات المالية بالتأثير على ملائمتها في تنبؤ بالتدفقات المستقبلية؛

✓ استغلال المرونة المحاسبية التي يقدمها النظام المحاسبي الماليscf في حدود أخلاقيات مهنة المحاسبة عند إعداد القوائم المالية من أجل إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛

✓ ضرورة الاهتمام بمبدأ التحفظ المحاسبي من طرف مستخدمي ومعدي القوائم المالية باعتباره يساعد على تحديد ما إذا كانت هناك شكوك في جودة السياسات المحاسبية كوجود تغيرات محاسبة والزيادة في الأرباح غير المبررة؛

✓ عمد المشرع الجزائري من خلال النظام المحاسبي المالي إلى إلزام المؤسسات بمستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في ممارساتها المحاسبية ، والذي يعتبره النظام المحاسبي المالي كمبدأ من المبادئ المحاسبية وهذا لضمان شفافية القوائم المالية ومصداقيتها ؛

✓ إن تطبيق التحفظ المحاسبي يساهم في مواجهة أساليب المحاسبة الإبداعية حتى وان كانت قانونية في المؤسسة محل الدراسة.

6- قائمة المصادروالمراجع

الكتب باللغة العربية :

[1]-خلف الله بن يوسف ، زبير عياش. (2019). معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدوليIAS/IFRS. ا القاهرة: لدار الجامعية الاسكندرية

[2]-طارق عبد العال. (2010). الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية (المجلد ط01). ،مصر: الدار الجامعية ، الاسكندرية

[3]-أمين السيد أحمد. (2008). عداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة. القاهرة: الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،

[4]. على إيهاب عبد السلام محمود(2013). ، تحليل البرنامج الإحصائي spss، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ، ص10.

[5]-حيدرمحمد علي بني عطا، (2007). مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة،الطبعة الأولى،دار حامد للنشر والتوزيع،الأردن،،ص94..

المقالات العلمية المحكمة :

[6]- رجب سعيد محمود أبو جراد. (2015). العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرها على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين. غزة فلسطين: كلية لتجارة الجامعة الاسلامية.

[7]- سامح محمد لطفي سعودي. (2013). ثر خصائص جودة كان المراجعة على تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية . (جامعة بني سويف، مصر، المحرر) مجلة المحاسبة والمراجعة (01)، 51.

[8]- امينة خميس حمد ومحمد عبدالله المومني. (2018). أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، 83

[9]- ماهر ناجي علي وأمير صاحب شاكر. (2017). أثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. مجلة كوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد (25)، 06

.الرسائل العلمية والاطروحات

[10]- إسماعيل قزال. (2018). ،دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ScF. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية

[11]-D & ,.Theofanis, K GEORGE .(2016) .Factors associated with internal audit effectiveness: Evidence from Greece. Journal of accounting and taxation113 .

[12]-Odai haitham aljalodi.(2018) the impact of conservatisin policy on reporting quality in Jordanian banks sector "j" JOURNAL OF FINANCE and ACCOUNTING VOL6 N3 2018. PP 91 -95

[13]G.Krshan,Pchaney(2007).Did Earnings Conservatism Increase forFrom Andersen Clients? journal of Accounting Auditing and finance.p 22

مو اقع الانترنيت

[14] (2008) www.ifac.org